

تاريخ القبول: 2022/04/26

تاريخ الإرسال: 2022/02/01

تقييم أداء صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية على ضوء المؤشرات العالمية

Evaluation the Microfinance industry performance in the Arab region in light of international indicators

د. عمران عبد الحكيم¹¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) ،

abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية على ضوء المؤشرات الدولية، ويركز على تحليل بعض المؤشرات الهامة المرتبطة بهيكل وأداء مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، لا سيما في ذلك تحليل مؤشرات الكفاءة التحصيلية للقروض، وكذا تحليل مستويات الربحية والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، مع تحليل المؤشرات المرتبطة بتحديد مستويات الكفاءة والإنتاجية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمقارنة مع المؤشرات الدولية لصناعة التمويل الأصغر.

من خلال نتائج هذا البحث، تتضح محدودية صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمقارنة مع المؤشرات العالمية، مع وجود مؤشرات مقبولة للأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، على الرغم من تدني مستويات الكفاءة التشغيلية وارتفاع تكاليف الإقراض.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر، مؤشرات الأداء، كفاءة وإنتاجية.

تصنيفات G23،G21،G20:JEL .

*المؤلف المرسل

Abstract:

This paper aims to evaluate the Microfinance industry performance in the Arab region in light of international indicators. It focuses on studying some important indicators related to the performance and structure of microfinance institutions in the Arab region, especially by studying of the loans collections efficiency indicators, as well as the profitability indicators and financial sustainability in the microfinance institutions, with analysing of the efficiency and productivity levels of microfinance institutions in the Arab region during the last period compared to the international indicators for the microfinance industry.

Through the results of research, The Microfinance in Arab regions is smaller market than in other regions. Despite of the low of operational efficiency and high lending costs, the MFIs in the Arab regions continues to show acceptable performance ratios.

Keywords: Microfinance; Performance ratios; Efficiency and productivity.

JEL Classification Codes : G20, G21, G23.

مقدمة

يعد التمويل الأصغر واحدا من الإستراتيجيات الهامة المتبعة ضمن العديد من المسائل المتصلة بالتقليل من مستويات الفقر والشمول المالي، وما قد يرتبط بها من مسائل أخرى تتعلق بتطوير منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة. ويلاحظ أن صناعة التمويل الأصغر تتمايز عن غيرها من النشاطات التمويلية، فحسب ما ورد ضمن منشورات لجنة بازل فقد تم تعريف التمويل الأصغر بأنه "نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل الإقراض وقبول الإيداعات، التأمين و سداد المدفوعات، وتحويل المبالغ المالية".

وفي إطار ذلك، فقد شهدت صناعة التمويل الأصغر عبر العديد من التجارب التطبيقية تطورات هامة تميزت بتعدد الفاعلين من حيث الطبيعة القانونية، وكذا من حيث عدد المؤسسات المقدمة لمنتجات التمويل الأصغر الذي قد يتجاوز آلاف المؤسسات عبر العالم، كما تميزت صناعة التمويل الأصغر بالتزايد من سنة إلى أخرى

من حيث عدد المستفيدين من خدماتها الذي تجاوز أكثر من 200 مليون شخص عبر العالم بمعدلات نمو تفوق نسبة 40 % سنويا حسب نتائج بعض الدراسات الحديثة. ويجدر التذكير ضمن السياق العام لهذه التطورات، أن تزايد الاهتمام بموضوع الشمول المالي من طرف الحكومات وبنوكها المركزية كان مرفوقا في الحقيقة بذلك النجاح الذي حققته صناعة التمويل الأصغر عبر تحول الكثير من مؤسساتها ومنظماتها من مؤسسات ومنظمات تعتمد على التبرعات والمنح والمعونات إلى مؤسسات ومنظمات تحقق الاستمرارية والاستدامة المالية من الخدمات المالية التي تقدمها للأفراد الفقراء.

وعلى ضوء مميزات صناعة التمويل الأصغر، فنجد أنها تشكل إحدى المجالات المرتبطة بسياسات الشمول المالي، وهذا ما أشار إليه بدقة تقرير للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، والذي أكد على ضوء الممارسات والبرامج الميدانية أنه من خلال برامج الشمول المالي والتمويل الأصغر فإن تلك الخدمات المالية يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية من خلال مساعدة الناس على الإفلات من براثن الفقر بكل جوانبه، وقد لوحظ على ضوء تلك التجارب افتقار العديد من الفقراء حول العالم إلى الخدمات المالية التي يحتاجها أساسا أولئك الأفراد، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية وغيرها من الخدمات المالية الهامة الأخرى بمختلف أنواعها، وذلك ما قد يدفع بهم إلى الاعتماد على مصادر أخرى التي قد تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها، ولهذا، جعل البنك الدولي عمليات تعزيز الشمول المالي أحد أهم أهدافه التنموية، والتي ترتبط أساسا بالعمل على إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من طرف الأفراد الفقراء بشكل مستمر ومستدام وفي الوقت المناسب.

1. إشكالية البحث

إنّ إشكالية هذا البحث تتمثل أساسا في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية، وما هي أهم خصوصياتها على ضوء المؤشرات العالمية؟.

2. فرضيات البحث

يمكن الإعتماد في إطار معالجة إشكالية البحث على الفرضيات الأساسية التالية:

- تتميز صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمحدودية، وهي تختلف من حيث مؤشرات تطورها من دولة إلى أخرى.
- تتميز صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بأدائها المالي الجيد من حيث جودة محفظة القروض مقارنة مع المؤشرات العالمية في هذا المجال؛
- يعاب على صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تدني مستويات كفاءتها التشغيلية وارتفاع تكاليفها الإقراضية بالمقارنة مع المؤشرات الدولية.

3. أهداف البحث

يمكن الإشارة إلى أهداف هذا البحث، من خلال النقاط الأساسية التالية:

- عرض أهم التطورات الحالية لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية على ضوء الإحصائيات المتوفرة على مستوى أهم الدول العربية الرائدة في هذا المجال؛
- تحديد بعض مؤشرات قياس أداء صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية على ضوء المؤشرات العالمية في هذا المجال؛
- دراسة وتحليل بعض المؤشرات المالية المرتبطة بالكفاءة والإنتاجية والقدرة على الاستمرارية لمؤسسات التمويل الأصغر في بعض دول المنطقة العربية.

4. منهج البحث

من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد المنهج المناسب لموضوع البحث، خصوصا وأنه يقوم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالتطورات الهامة لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية

وعلى المستوى العالمي ومؤشراتها المالية، وكذا تحليلها ودراستها بشيء من التفصيل باستخدام أسلوب المقارنات والأدوات التوضيحية للوصول إلى نتائج دقيقة مرتبطة بموضوع البحث.

5. هيكل البحث

سيتم معالجة إشكالية هذا البحث من خلال المحاور الأساسية التالية:

- الملامح العامة لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية.
 - تحليل وتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.
- وينتهي البحث في الأخير بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الملامح العامة لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية

تمتاز صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن باقي المناطق، وتتباين هذه المميزات والخصائص من دولة إلى أخرى في المنطقة العربية للعديد من الأسباب والمبررات، بما يجعل من بعض الدول توصف بأن لها تجارب رائدة مقارنة بالدول الأخرى، وسنعرض ضمن هذا المحور أهم تلك المميزات والخصائص المؤسسية للتمويل الأصغر في المنطقة العربية خلال الفترة الأخيرة.

أولاً: الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

1. التمويل الأصغر صناعة مالية تفوقها المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

من الناحية القانونية المحددة لطبيعة مؤسسات التمويل الأصغر، فإن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر الناشطة في المنطقة العربية، هي على شكل منظمات غير حكومية؛ حيث تمثل هذه الأخيرة بمثابة الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات المالية للفئات من ذوي الدخل المحدود (أعطية و قندوز، 2021).

وما قد يؤكد على أهمية المنظمات غير الحكومية في مجال التمويل الأصغر في المنطقة العربية من حيث تجاربها التطبيقية، هو أن عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر في مصر لوحدها يتجاوز أكثر من 900 منظمة

ومؤسسة أهلية بحصص سوقية تجاوزت أكثر من 50% حسب التقارير الصادرة عن الاتحاد المصري للتمويل الأصغر، أما في الجزائر، فهناك بعض الجمعيات التي لها تجارب هامة في مجال التمويل الأصغر، لعل من أهمها تجارب الجمعية الوطنية للتطوع بالشراكة مع بعض المنظمات والهيئات الدولية، وجمعية كافل اليتيم بولاية البليدة بالشراكة مع مصرف السلام-الجزائر (حيدر، 2018)، وكذا بعض الجمعيات المحلية على مستوى ولايات الشرق الجزائري في إطار الشراكة مع مشروع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشمال شرق الجزائر الممول ضمن برنامج التعاون الدولي مع الاتحاد الأوروبي (عمران، 2016).

2. البنوك التجارية بدايات لجهات فاعلة مستقبلا في مجال التمويل الأصغر

يوجد في المنطقة العربية بعض المؤسسات والبنوك التجارية العاملة في مجال التمويل الأصغر؛ ففي لبنان توجد بعض البنوك التجارية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر منذ عدة سنوات، وذلك إما من خلال تحالفات مع مؤسسات التمويل الأصغر، أو من خلال تقديمها لخدمات التمويل الأصغر مباشرة إلى الفئات المستهدفة (Abdel-Baki, 2010, p. 2).

كما توجد في مصر بعض البنوك التجارية العاملة في مجال التمويل الأصغر، بحيث يمكن اعتبار تجربة العديد من هذه البنوك كتجارب مهمة يمكن الاستفادة من نتائجها بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى في المنطقة العربية، ومن بين تلك البنوك التجارية نذكر على سبيل المثال: بنك مصر عبر العمل في مجال التمويل الأصغر لأكثر من 15 سنة، البنك الأهلي المصري، وبنك التنمية الصناعية في مصر.

أما في الجزائر، فقد بدأ بنك البركة الجزائري مع نهاية سنة 2008 بالاهتمام بمجالات التمويل الأصغر من خلال برنامج نموذجي للتمويل الأصغر الإسلامي بمدينة غرداية، والذي توسع مؤخرا ليشمل مدينة الجزائر العاصمة. أما في الفترة الأخيرة فقد بدأ مصرف السلام الجزائر برنامجا للتمويل الأصغر على ضوء سياسة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية عبر المساهمة في مشروع نموذجي بالتعاون مع جمعية كافل اليتيم بولاية البليدة لتمويل مشروعات الأيتام والأرامل ضمن مشروع باب الرزق.

كما تأسست في بعض الدول العربية في الفترة الأخيرة عدة بنوك متخصصة في التمويل الأصغر ضمن مبادرات من برنامج الخليج العربي للتنمية، وقد كانت البداية بإنشاء أول بنك متخصص في الأردن يسمى "الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة" خلال سنة 2006، ويليه بعد ذلك تأسيس بنوك أخرى في كل من: اليمن، البحرين، سوريا، لبنان، فلسطين، موريتانيا.

ثانيا: تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية

تتميز صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمحدودية مقارنة مع حجم صناعة التمويل الأصغر على مستوى المناطق الأخرى من العالم، بحيث لا يمثل عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية إلا أقل من 3% من العدد الإجمالي للمقترضين النشطين على المستوى العالمي نهاية عام 2020. ومن جانب آخر تشير بعض التقديرات إلى أن خدمات تلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر لا تصل إلا لحوالي 04 مليون زبون من إجمالي أكثر من 82 مليون من زبائن التمويل الأصغر المحتملين في المنطقة العربية (Yunus, 2013, p. 11). وحتى هذه الأرقام تجعل من صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتميز أيضا بالمحدودية بشكل عام مقارنة مع ما هو محقق في مناطق أخرى مثل منطقة جنوب آسيا التي تجاوز فيها عدد المقترضين النشطين أكثر من 85 مليون مقترض نشط نهاية سنة 2020 (Convergences, 2021, p. 2).

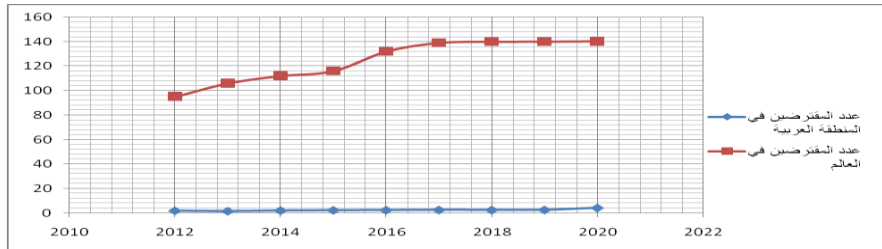
وللتوضيح أكثر لتطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية بالمقارنة مع تطور العدد الإجمالي للمقترضين النشطين على المستوى العالمي، نقدم الجدول والشكل البياني اللاحق:

الجدول رقم (01): تطور عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي والمنطقة العربية للفترة 2012-2020. (الوحدة: بالمليون).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية	1,9	1,6	2,1	2,3	2,4	2,6	2,5	2,6	4,2
عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي	95	106	112	116	132	139	139	140	143

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2012-2013. Et autres sources.

الشكل البياني رقم (01): تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي خلال الفترة 2012-2020 (الوحدة: مليون مقترض).



Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2012-2013. Et autres sources.

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ بأن عدد المقترضين النشطين قد بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2012، بحيث انتقل من 2,3 مليون مقترض في نهاية سنة 2011 إلى 1,6 مليون مقترض في نهاية سنة 2013، ويرتبط هذا التراجع بالتأكيد بالتراجع الملاحظ في عدد مؤسسات التمويل الأصغر بالمنطقة العربية التي قدمت

معلومات عن مقترضيها لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر نظرا لطبيعة الأوضاع المضطربة في معظم البلدان العربية خلال تلك الفترة، ليعرف بعد ذلك عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية تزايدا من سنة إلى أخرى خلال الفترة الأخيرة 2014-2020.

ثالثا: توزيع عدد المقترضين النشطين في بعض دول المنطقة العربية

حسب التقارير الدورية لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر وغيرها من الهيئات الأخرى المهتمة بصناعة التمويل الأصغر، فإن كلا من مصر والمغرب والأردن وتونس يشكلون أكبر أربعة بلدان من حيث عدد المقترضين، وهذا ما يؤكد على وجود تركيز جغرافي لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية، وهذا ما يوضحه أكثر الجدول اللاحق:

الجدول رقم (02): توزيع عدد المقترضين النشطين في بعض دول المنطقة العربية حسب الدول خلال الفترة 2012-2020 (الوحدة: مليون مقترض)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصر	0,5 6	0,35	0,64	63 0,	77 0,	0,9 1	/	/	/
المغرب	0,8 0	0,82	0,73	0,9 0	0,9 2	0,9 3	0,9 0	0,9 0	/
الأردن	0,2 5	0,29	0,33	0,3 7	0,4 0	0,4 3	0,4 6	0,4 7	0,4 4
تونس	0,2 7	0,25	0,28	0,3 2	0,3 6	0,4 1	0,4 5	0,4 7	0,4 1
اليمن	/	/	0,12	0,0 9	0,0 9	0,0 8	0,0 8	0,0 8	/

المصدر: تقارير شبكة سنابل للتمويل الأصغر في البلدان العربية، وكذا تقرير التمويل الأصغر، مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، وكذا البيانات المتاحة من خلال مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر، ومصادر أخرى.

توضح الأرقام السابقة، ذلك التباين الملاحظ من حيث توزيع عدد المقترضين النشطين بين هذه الدول الأربعة، بحيث تشكل كلا من مصر والمغرب موطناً لأغلب المقترضين النشطين في المنطقة العربية. فمثلاً، وعلى ضوء تقارير الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر فقد شهدت صناعة التمويل الأصغر في التجربة المصرية تطورات ملحوظة وهامة من حيث عدد المقترضين النشطين خلال الفترة 2016-2020، بحيث بلغ إجمالي عدد المقترضين النشطين أكثر من 3,9 مليون زبون مع نهاية الربع الثالث من سنة 2020، وذلك بالمقارنة مع حوالي 2 مليون زبون في نهاية سنة 2016، وتتوضح أكثر تلك التطورات من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إجمالي عدد الزبائن في مجال التمويل الأصغر في التجربة المصرية خلال الفترة 2016-2020

سبتمبر 2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
3,9	3,52	3,15	2,52	2,01	عدد الزبائن (بالمليون)

المصدر: الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، تقرير الأنشطة والإنجازات 2015-2019، ص.13، وكذا مصادر أخرى.

وعلى ضوء الأرقام السابقة، وعلى أساس تقديرات الاتحاد المصري للتمويل الأصغر التي تقدر أن الفئات المستهدفة لهذه الخدمات المالية يقدر بـ: 11 مليون عميل محتمل (إبراهيم)، فإن ما يمكن ملاحظته على ضوء تلك التطورات هو أن معدلات الانتشار الفعلية ضمن التجربة المصرية من حيث عدد المستفيدين قد بلغت حوالي 35,45% مع نهاية سنة 2020.

ومن جانب آخر، قد توجد تطورات هامة على مستوى بعض الدول الأخرى في المنطقة العربية قد لا تعكسها أيضا الأرقام السابقة، والتي نذكر منها التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، وهي تجربة هامة في المنطقة العربية في مجال المالية الإسلامية، وهي جديرة بالاستفادة من نتائجها، لا سيما وأن عدد المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في التجربة السودانية قد بلغ أكثر من 02 مليون مستفيد مع نهاية سنة 2018، وهو مؤشر من المؤشرات الهامة المرتبطة بقدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى مستويات هامة من الانتشار والوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

رابعا: محدودية التمويل الأصغر في الجزائر وقلة عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال

إن المتتبع للتطورات الهامة التي تعرفها صناعة التمويل الأصغر على المستوى الدولي، أو حتى على مستوى بعض الدول العربية، يلاحظ بشكل واضح محدودية وضعف قطاع التمويل الأصغر في الجزائر بسبب قلة المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر، لا سيما بالمقارنة مع حجم قطاع التمويل الأصغر في كل من المغرب و مصر والسودان، ذلك أن السياسة الجزائرية في هذا المجال تركز على جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الذي لا يشكل حقيقة مؤسسة يمكن أن تقدم الكثير في مجال تطوير قطاع التمويل الأصغر في الجزائر، على اعتبار أن هذه الوكالة هي مجرد جهاز إداري يختلف إلى حد كبير مع ما هو متعارف عليه من مبادئ وممارسات على المستوى الدولي في مجال التمويل الأصغر، وعلى ضوء ما تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، فإن الأداء العام للوكالة يبقى ضعيفا مقارنة مع تجارب أخرى في مجال التمويل الأصغر على مستوى الدول الشقيقة، ذلك أنه وفقا للإحصائيات الصادرة عن إحدى المؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر كمؤسسة الأمانة للتمويل الأصغر في المغرب فإن عدد الزبائن النشطين لديها تجاوز 323 ألف زبون نشط في نهاية عام 2020 .

خامسا: تطور حجم محفظة القروض القائمة في المنطقة العربية

بلغ إجمالي محفظة القروض القائمة لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية خلال سنة 2020 أكثر من 02 مليار دولار أمريكي، ويلاحظ وجود تباين لتطور تلك المحفظة من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2012-2020 لأسباب تتعلق بتراجع عدد المؤسسات المقدمة للمعلومات لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر بحكم الأوضاع المضطربة للدول العربية في السنوات الأخيرة، وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور حجم محفظة القروض لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية للفترة 2012-2020 (مليار دولار أمريكي)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
محفظة القروض القائمة	1,24	1,12	1,21	1,35	1,22	1,29	1,50	1,62	2,10

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2010-2013. Et autres sources.

ويلاحظ من خلال الأرقام التي يظهرها الجدول السابق ذلك الأداء الضعيف لحجم صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمقارنة مع حجم صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي التي تجاوز فيها حجم محفظة القروض أكثر من 159 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2020.

سادسا: أشكال الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية تؤكد التقارير السنوية لشبكة سنابل على تباين منهجيات الإقراض من دولة إلى أخرى وبنسب متباينة، وذلك كما يلي:

- يتم صرف أغلب القروض حسب منهج الإقراض الفردي في الدول التالية: سوريا، تونس، فلسطين، لبنان، العراق.

- يتم صرف القروض حسب منهجي الإقراض الفردي والإقراض الجماعي في الدول التالية: مصر، الأردن، المغرب، السودان.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن منهجية الإقراض لمعظم أعضاء شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية - مع بعض الاستثناءات - الذين يزيد عدد زبائنهم من النساء على الرجال يقومون بتطبيق منهجية إقراض المجموعات، في حين أن الأعضاء الذين يزيد عدد زبائنهم من الرجال عن النساء يقومون بتطبيق منهجيات الإقراض الفردي (شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية).

المحور الثاني: تحليل وتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية أولاً: تقييم الأداء من خلال مؤشر المحفظة المعرضة للخطر

يعتبر هذا المؤشر بمثابة المقياس الدولي المعياري المستخدم في قياس جودة المحفظة، وهو من المؤشرات الأكثر قبولاً في تقييم جودة محفظة القروض في مجال التمويل الأصغر، وما هو متعارف عليه في مجال التمويل الأصغر فيما يخص عدد الأيام، فإنه يتم استخدام مدة 30 يوماً إذا كان جدول السداد شهرياً. وكقاعدة عامة للجودة والفعالية، فنعتبر محفظة القروض المعرضة للمخاطر (أكثر من 30 يوماً) مقبولة إذا كانت في حدود نسبة 5% (Bouakary, 2008)، وإذا تجاوز هذا المؤشر نسبة 5%، فإنه يجب القيام بالإجراءات المناسبة على وجه السرعة لتخفيض هذه النسبة إلى النسب المقبولة.

وقصد تقييم جودة محفظة القروض خلال الفترة 2013-2020 من خلال مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر، سنعرض تطور هذا المؤشر من خلال الجدول اللاحق:

الجدول رقم (05): تطور مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل للفترة 2013-2020

السنوات	مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر حسب المناطق الجغرافية (%)		
	العالم	جنوب آسيا	المنطقة العربية
2013	3,6	0.62	/
2014	4,8	3,6	3,4

5,3	2,6	3,6	2015
7,2	8,3	4,2	2016
6	3,3	4,4	2017
7	/	3,1	2018
5,3	2,1	4,3	2019
7.1	4,3	7,1	2020

Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017. Et autres source.

تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن صندوق النقد العربي من خلال الأرقام السابقة، يتبين الأداء الجيد لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية من حيث جودة محفظة القروض نتيجة تحقيقها لمعدلات أقل من نسبة 5% فيما يخص معدل المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً، وذلك باستثناء سنة 2020 والتي تجاوز فيها مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر المعدلات المقبولة في هذا المجال، ويتميز أداء صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية من حيث مؤشر جودة محفظة القروض بأنه أفضل بكثير بالمقارنة مع معدل المحفظة المعرضة للخطر على مستوى العالمي خلال الفترة 2013-2019، أما منطقة جنوب آسيا فهي تمتاز بالمقارنة مع المنطقة العربية بمعدلات منخفضة جداً فيما يخص مؤشر المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً خلال الفترة 2013-2020، وذلك باستثناء سنة 2016 التي عرفت معدلاً غير مقبول من وجهة نظر مالية، وهو ما يجعل أداء صناعة التمويل الأصغر في منطقة جنوب آسيا جيداً من حيث مؤشر المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً.

ثانياً: تحليل مؤشرات الربحية والاستدامة المالية

1. معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول من المؤشرات الهامة والجيدة في الحكم على قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على ضمان الاستمرارية وتحقيق الربحية المالية، وقصد تحليل وتقييم مستويات الربحية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة من خلال

معدل العائد على الأصول سوف نعرض تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2014-2019 ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم (06): تطور معدل العائد على الأصول لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2019.

السنوات	معدل العائد على الأصول حسب المناطق الجغرافية (%)		
	العالم	جنوب آسيا	المنطقة العربية
2014	2,6	4,9	4,4
2015	2,4	4,2	3,9
2016	2,3	3,5	1,7
2017	2	2,8	4,4
2018	4<	/	5,9
2019	/	/	5

Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017. التقارير الدورية للاستقرار المالي.

الصادرة عن صندوق النقد العربي

من خلال الأرقام السابقة، يظهر ذلك الأداء المرتفع لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية من خلال معدل العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2019 بالمقارنة مع معدلات العائد على الأصول المحقق على المستوى العالمي، وذلك باستثناء سنة 2016 التي عرفت تراجعاً ملحوظاً لمعدل العائد على الأصول في المنطقة العربية، وهذا ما يشير على ضوء تقرير الاستقرار المالي الصادر عن صندوق النقد العربي إلى "كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتمييزها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافة إلى فاعليتها في استخدام رأسمالها" (صندوق النقد العربي، 2021).

2. معدل العائد على الأموال الخاصة

يعتبر معدل العائد على الأموال الخاصة من المؤشرات الهامة ضمن عمليات تحليل وقياس الربحية المالية للمؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر، ذلك أنه يسمح بتوضيح وقياس العائد المتوقع لحاملي أسهم المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر، ويمكن توضيح تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2019.

السنوات	معدل العائد على الأموال الخاصة حسب المناطق الجغرافية (%)		
	العالم	جنوب آسيا	المنطقة العربية
2014	14,1	20	11,2
2015	13,2	20,2	9,4
2016	12,6	17,3	5,4
2017	11,5	12,4	10,8
2018	10<	/	13
2019	/	/	15,1

Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017. الصادرة عن صندوق النقد العربي.

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية قد عرف تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة 2014-2016، حيث تراجع من معدل 11,2% في سنة 2014 إلى معدل 5,4% في سنة 2016، ليستقر بعدها عند معدل 15,1% مع نهاية سنة 2019، ويمكن تفسير

هذا التراجع إلى التراجع في الأرباح الصافية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية خلال تلك الفترة. وبمقارنة معدل العائد على الأموال الخاصة لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية مع معدل العائد على الأموال الخاصة لمجموعات المقارنة، نجد أنه على الرغم مما يتحقق من معدلات إيجابية في المنطقة العربية إلا أنها ليست بمستوى ما يتحقق من معدلات في منطقة جنوب آسيا التي تجاوز فيها معدل العائد على الأموال الخاصة أكثر من 20% خلال سنة 2015.

وعموماً، يمكننا القول أن مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية تحقق عائداً إيجابياً من عملياتها المختلفة خلال الفترة 2014-2019؛ ويعني هذا أن هذه المؤسسات تحقق دخلاً صافياً إيجابياً من مختلف أنشطتها.

ثالثاً: تحليل مؤشرات الكفاءة والإنتاجية

إن مؤشرات الكفاءة في مجال التمويل الأصغر تهتم بمعرفة مدى نجاح مؤسسة التمويل الأصغر في مراقبة تكاليفها الإدارية من خلال معرفة تكلفة الوحدة الواحدة من المخرجات، أما مؤشرات الإنتاجية فتهم بمعرفة مدى نجاح تلك المؤسسات في استخدام مواردها بشكل جيد خاصة ما يتعلق منها بالأصول والموظفين لديها من خلال معرفة قيمة وحجم المخرجات (حجم الأعمال) التي يتم توليدها من أحد عناصر تلك الأصول (Ledgerwood, Julie, & Candace, p. 334).

وعلى ضوء ذلك، فإن مؤسسة التمويل الأصغر تحقق الكفاءة إذا كانت تحقق الحد الأدنى من التكاليف في تقديم الخدمات المالية، بينما تحقق الإنتاجية إذا حققت أقصى حد من الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد.

1. مؤشر الكفاءة التشغيلية

يشير مفهوم الكفاءة التشغيلية إلى حجم التكلفة التي تتحملها مؤسسة التمويل الأصغر من أجل إقراض وحدة واحدة من أموالها، ويتم قياسها من خلال مقارنة إجمالي المصاريف التشغيلية بمتوسط إجمالي محفظة القروض القائمة لدى مؤسسة التمويل الأصغر. ويمكن توضيح تطورات مؤشر الكفاءة التشغيلية في المنطقة العربية من خلال الجدول التالي:

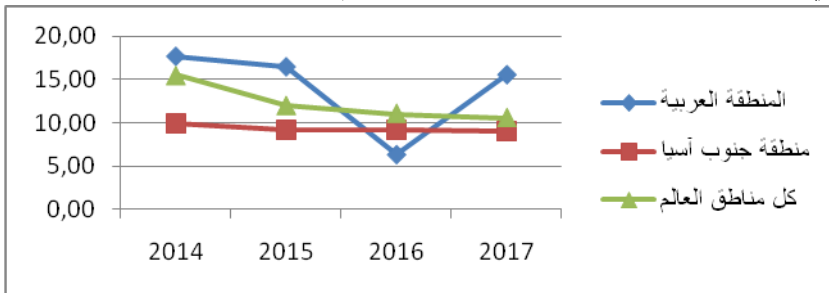
الجدول رقم (08): تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2017

السنوات	مؤشر الكفاءة التشغيلية حسب المناطق الجغرافية (%)		
	العالم	جنوب آسيا	المنطقة العربية
2014	15,5	9,9	17,7
2015	12	9,1	16,5
2016	11,1	9,2	6,4
2017	10,6	9	15,6

Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017.

وتتضح أكثر الأرقام السابقة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02): تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2017



Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017.

من المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر الكفاءة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية هو في حدود 14% كمتوسط خلال الفترة 2014-2017، وبالتالي فإن مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية لا تتمتع بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية خاصة بالنسبة للسنوات (2014، 2015، 2016) التي تم فيها تسجيل فيها معدلات قريبة من 16%.

أما بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، فنجد أن مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية تحقق معدلات أعلى بكثير بالمقارنة مع ما تحققه مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة جنوب آسيا التي تتميز بمعدلات تعكس القدرة على تحقيق الكفاءة التشغيلية في عملياتها المختلفة عبر تحقيق معدلات تقل عن 10% خلال الفترة 2014-2017.

وقد يختلف الأمر من مؤسسة إلى أخرى من خلال ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق، والتي تعكس تمتع بعض المؤسسات بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية:

الجدول رقم (09): تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية لبعض مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال الفترة 2018-2020. (%)

اسم المؤسسة	الدولة	2018	2019	2020
مؤسسة الأمانة	المغرب	2,17	1,75	/
مؤسسة فاتن	فلسطين	11,96	7,05	/
ENDA	تونس	7,89	6,34	6,67
مؤسسة التضامن	مصر	33,40	35,90	/

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء التقارير السنوية للمؤسسات المعنية.

ولكن يجب أثناء التحليل لمؤشر الكفاءة التشغيلية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لتأثير بعض العوامل على التحليل مثل الانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعل من المصاريف التشغيلية مرتفعة بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك تأثر مؤشر الكفاءة التشغيلية بمتوسط محفظة القروض الصغيرة، بحيث تكون المؤسسة التي تقدم قروضا صغيرة أسوأ حالا من مثيلاتها التي تقدم قروضا أكبر، ذلك أن 06 قروض بقيمة 50 دولارا أمريكيا تكلف أكثر مما يكلفه قرض واحد بقيمة 300 دولار أمريكي (Richard, Scott, William, & Olga, 2013, p. 14).

2. مؤشرات أخرى للكفاءة

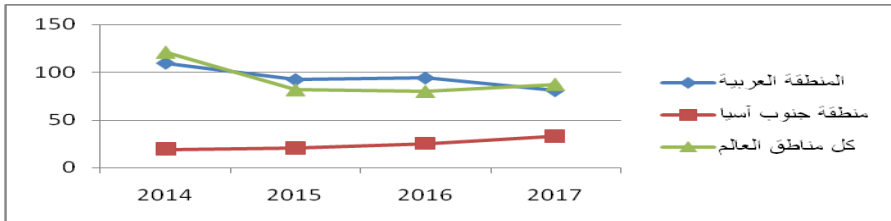
توجد مؤشرات أخرى لتقييم مستويات كفاءة المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر، والتي من أهمها مؤشر التكلفة لكل مقترض، ويمكن عرض تطور مؤشر التكلفة لكل مقترض في المنطقة العربية من خلال ما يوضحه الجدول والشكل البياني اللاحقان:

الجدول رقم (10): تطور مؤشر التكلفة لكل مقترض لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2017.

السنوات	التكلفة لكل مقترض حسب المناطق الجغرافية (دولار أمريكي)		
	العالم	جنوب آسيا	المنطقة العربية
2014	120,7	19	109,5
2015	81,4	20,3	92,1
2016	79,7	25,1	93,9
2017	87,2	32,7	80,6
2018	106,7	/	/

Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017.

الشكل البياني رقم (03): تطور مؤشر التكلفة لكل مقترض لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2017.



Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017.

من المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر التكلفة لكل مقترض على مستوى المنطقة العربية يعكس ارتفاعا كبيرا في التكاليف المرتبطة بعمليات التمويل الأصغر بمتوسط تكلفة قدره أكثر من 94 دولار أميركا لكل مقترض خلال الفترة 2014-2017.

وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية، نجد أن مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتقارب من حيث التكلفة لكل مقترض مع ما تم تحقيقه من طرف مؤسسات التمويل الأصغر على المستوى العالمي، ولكن حجم هذه التكلفة يعتبر كبير جدا بالمقارنة مع حجم التكلفة لكل مقترض المحقق على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة جنوب آسيا، وهذا ما يقوض قدرة مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية على تحقيق الاستدامة والربحية المالية.

وقد يتأكد ما سبق ذكره من خلال ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق، والذي يبرز بكل وضوح ارتفاع تكلفة الإقراض على مستوى مؤسسة التضامن المصرية، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (11): تطور مؤشر التكلفة لكل مقترض نشط على مستوى مؤسسة التضامن خلال الفترة 2018-2020.

السنوات	2018	2019	2020
التكلفة لكل مقترض نشط (دولار أمريكي)	49,64	64,20	/

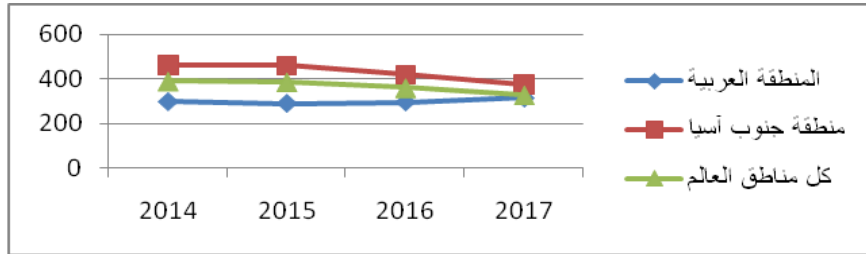
المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة التضامن 2019، ص.28.

3. مؤشرات الإنتاجية

تعد إنتاجية موظفي الإقراض من المؤشرات الأكثر استخداما في مجال تحليل وتقييم مستويات الإنتاجية لمؤسسات التمويل الأصغر، وهذا المؤشر يمكن مؤسسة التمويل الأصغر من معرفة إنتاجية موظفي الإقراض بعد أن يتم التمييز بين فئات موظفي الإقراض عن باقي الموظفين، وقد تطورت إنتاجية موظفي الإقراض لدى

مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية خلال الفترة 2014-2017 كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (04): تطور إنتاجية موظفي الإقراض لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، ومنطقة جنوب آسيا والعالم ككل خلال الفترة 2014-2017.



Source: Rapports du MIX Market, Global outreach and financial performance benchmark, 2014-2017.

من المعطيات السابقة، وبمقارنة إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية خلال الفترة 2014-2017 مع إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في منطقة جنوب آسيا نجد أنها تتميز بتدني إنتاجية موظفي الإقراض. وقد يتأكد ما سبق ذكره من تدني لإنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية من خلال ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم (12): تطور إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى بعض مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال الفترة 2018-2020.

اسم المؤسسة	الدولة	2018	2019	2020
مؤسسة الأمانة	المغرب	149	147	/
مؤسسة فاتن	فلسطين	267	232	/
ENDA	تونس	360	358	360
مؤسسة التضامن	مصر	296	326	/

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء التقارير السنوية للمؤسسات المعنية.

خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول الهامة في المنطقة العربية، وكذا تحديد خصوصياتها بالمقارنة مع التطورات الدولية، وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج الهامة المتعلقة بموضوع البحث، وعلى ضوء ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات الهامة الهادفة إلى تطوير صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية.

أولاً: نتائج البحث

من أهم نتائج البحث يمكن ذكر ما يلي:

1. صناعة التمويل الأصغر في أغلب دول المنطقة العربية تتميز بالمحدودية من حيث عدد المستفيدين من خدماتها: على ضوء نتائج البحث، فإن صناعة التمويل الأصغر في أغلب دول المنطقة العربية تتميز بالمحدودية مقارنة مع حجم صناعة التمويل الأصغر على مستوى المناطق الأخرى من العالم، بحيث لا يمثل عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية إلا أقل من 3% من إجمالي المقترضين النشطين على المستوى العالمي.

2. صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتركز جغرافياً في عدد محدود من الدول: على ضوء نتائج البحث يلاحظ وجود تركيز جغرافي لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية في كل من مصر، المغرب، الأردن وتونس، بحيث تشكل كلا من مصر والمغرب موطناً لأغلب المقترضين النشطين في المنطقة العربية.

3. صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتميز بمؤشرات جيدة للأداء المالي: تحقق مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية مؤشرات جيدة للأداء المالي، فمن حيث جودة محفظة القروض فقد تم تحقيق معدلات أقل من نسبة 5% فيما يخص معدل المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً، وذلك باستثناء سنة 2020، وهي تعد أفضل بكثير بالمقارنة مع معدل المحفظة المعرضة للخطر على مستوى كل مناطق العالم خلال الفترة 2014-2019، أما من حيث معدل العائد على الأصول فقد حققت

مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية معدلات مرتفعة خلال الفترة 2014-2019 بالمقارنة مع معدلات العائد على الأصول المحقق على المستوى العالمي، وذلك باستثناء سنة 2016 التي عرفت تراجعاً ملحوظاً لمعدل العائد على الأصول في المنطقة العربية.

4. صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتميز بتدني الكفاءة التشغيلية والتكاليف المرتبطة بالإقراض المرتفعة: إن مؤشر الكفاءة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية هو في حدود 14% كمتوسط خلال الفترة 2014-2017، وبالتالي فإن مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية لا تتمتع بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية خاصة بالنسبة للسنوات (2014، 2015، 2016) التي تم فيها تسجيل فيها معدلات قريبة من 16%. كما أن مؤشر التكلفة لكل مقترض على مستوى المنطقة العربية يعكس ارتفاعاً كبيراً في التكاليف المرتبطة بعمليات التمويل الأصغر، وهي تتقارب من حيث التكلفة لكل مقترض مع ما تم تحقيقه من طرف مؤسسات التمويل الأصغر على المستوى العالمي، ولكن حجم هذه التكلفة يعتبر كبير جداً بالمقارنة مع حجم التكلفة لكل مقترض المحقق على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة جنوب آسيا، وهذا ما يقوض قدرة مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية على تحقيق الاستدامة والربحية المالية.

5. إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية تتميز بالتدني: على ضوء نتائج البحث، فإن إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في المنطقة العربية تعتبر متدنية بالمقارنة مع إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في منطقة جنوب آسيا.

ثانياً: توصيات البحث

على ضوء نتائج البحث التي تعكس محدودية صناعة التمويل الأصغر في أغلب دول المنطقة العربية، هناك جملة من التوصيات التي نرى أنها هامة في المرحلة القادمة، لعلنا نذكر منها ما يلي:

- العمل على إعداد استراتيجيات وطنية بأهداف كمية واضحة لتطوير صناعة التمويل الأصغر على مستوى كل دول المنطقة العربية.
- ضرورة التنظيم القانوني للتمويل الأصغر في دول المنطقة العربية، والعمل على إدماج كل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر ضمن النظم المالية الرسمية على مستوى تلك الدول، لا سيما في ذلك المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.
- إشراك البنوك التجارية في عمليات تطوير صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية، عبر دفعها إلى إقامة برامج متخصصة في مجال التمويل الأصغر.
- الاستفادة من التجارب الرائدة المحققة على مستوى بعض الدول العربية في مجال تطوير صناعة التمويل الأصغر، لا سيما في ذلك تجارب كلا من مصر والمغرب، والسودان.

قائمة المراجع

1. Abdel-Baki, R, Rapport MIX Microfinance World: Analyse de la Microfinance et rapport comparatif dans le monde Arabe en 2010, Microfinance Information Exchange, 2010.
2. Bouakary, S. D, Les fondements théoriques de l'économie de la Microfinance. France: éditions MENAIBUC, 2008.
3. Convergences. Chiffres clés de l'inclusion financière. Baromètre de la Microfinance 2018, 9 ème éditions, France, 2019.
4. Ledgerwood, J., Julie, E., Candace, N, The New Microfinance Handbook : A Financial Market System Perspective. Washington, DC: World Bank, 2013
5. Richard, R., Scott, G., William, f., & Olga, T., Les taux d'intérêt du microcrédit et leurs facteurs déterminants. (CGAP, Éd.) USA, 2013.
6. ResponsAbility Research Department: Microfinance Market Outlook 2016, ResponsAbility Investments AG, November 2016.
7. Yunus, M., A new model. Bulletin Grameen-Jameel (12), 2013.

8. حيدر ناصر، التمويل الأصغر الإسلامي: المبادئ والآليات، الندوة العلمية حول سياسات تطوير صناعة التمويل الأصغر في الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، الجزائر، 2018/11/27.
9. حبيب أعطية، و عبد الكريم قندوز. (2021). دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية. منشورات صندوق النقد العربي. 2021
10. حسن إبراهيم. (بلا تاريخ). الدفع الإلكتروني مستقبل صناعة التمويل متناهي الصغر. (الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر)، مجلة التمويل والتنمية (العدد الثاني عشر).
11. شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية. إنجازات الأعضاء لعام 2017.
12. عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر - دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر. PADSEL-NEA، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة سطيف 1، العدد 16/2016.
13. صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021.